

خارج الفقہ

١٦

١٧-١٢-١٩٠٠ احكام أهل الذمّة

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ١١ لا يجوز لهم * استيطان الحجاز** على قول مشهور، و ادعى شيخ الطائفة الإجماع عليه، و به وردت الرواية من الفريقين، و لا بأس بالعمل بها، و الحجاز هو ما يسمى الآن به، و لا يختص بمكة و المدينة، و الأقوى جواز الاجتياز و الامتياز(الامتياز ظ) منه.

• *على الأحوط.

• **إلا إذا أجازها الحاكم الشرعى.

فروع: ١- كل ذمى انتقل عن دينه إلى دين

- و تلحق بالمقام فروع:
- الأول- كل ذمى انتقل عن دينه إلى دين لا يقر أهله عليه لم يقبل منه البقاء عليه و لا يقر عليه، كالنصراني يصير وثنيا، و اليهودي يصير بهائيا فلا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل*،
- و لو رجع إلى دينه الأول فهل يقبل منه و يقر عليه أم لا؟ فيه إشكال و إن لا يبعد القبول،
- و لو انتقل من دينه إلى دين يقر أهله عليه كاليهودي يصير نصرانيا أو العكس فهل يقبل منه و يقر عليه أم لا؟ لا يبعد القبول و الإقرار، و قيل لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل.
- * أو الرجوع إلى دينه أو دين يقر أهله عليه

فروع: ٢- لو ارتكب أهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم و ليس بسائغ في شرع الإسلام

- الثاني - لو ارتكب أهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم و ليس بسائغ في شرع الإسلام لم يعترضوا ما لم يتجاهروا به،
- و لو تجاهروا به عمل بهم ما يقتضى الجناية بموجب شرع الإسلام من الحد أو التعزير،
- و لو فعلوا ما ليس بسائغ في شرعهم يفعل بهم ما هو مقتضى الجناية في شرع الإسلام قيل و إن شاء الحاكم دفعه إلى أهل نحلته لقيموا الحد عليه بمقتضى شرعهم و الأحوط إجراء الحد عليه حسب شرعنا، و لا فرق في هذا القسم بين المتجاهر و غيره.

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- الثالث- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيعة أو بيت نار معبدا لهم و محلا لعباداتهم الباطلة و رجع الأمر إلينا لم يجوز لنا إنفاذها، و كذا لو أوصى بصرف شيء في كتابة التوراة و الإنجيل و سائر الكتب الضالة المحرفة و طبعها و نشرها، و كذا لو وقف شيئاً على شيء مما ذكر، و لو لم يرجع الأمر إلينا فإن كان البناء مما لا يجوز إحداثها أو تعمیرها يجب المنع عنه، و إلا ليس لنا الاعتراض إلا إذا أرادوا بذلك تبليغ مذاهبهم الباطلة بين المسلمين و إضلال أبنائهم، فإنه يجب منعهم و دفعهم بأية وسيلة مناسبة.

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- الرابعة لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيعة لم يجز لأنها معصية و كذا لو أوصى بصرف شيء في كتابة التوراة و الإنجيل لأنها محرفة و لو أوصى للراهب و القسيس جاز كما تجوز الصدقة عليهم.

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- و لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيعة أو موضع عبادة لهم، لم تصح، لأنها في معصية.
- و كذا لو أوصى أن يستأجر خدماً للبيعة و الكنيسة، أو يعمل صلباناً، أو يشتري مصباحاً أو يشتري أرضاً فيوقف عليها.
- و لو أوصى الذمي ببناء كنيسة تنزلها المارة من أهل الذمة أو من غيرهم، أو وقفها على قوم يسكنونها، أو جعل أجرتها للنصارى، جازت الوصية، لأن نزولهم ليس بمعصية، إلا أن تبني لصلواتهم.

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- و كذا لو أوصى للرهبان بشيء، صحّت الوصية، لجواز صدقة التطوع عليهم.
- و لو أوصى أن يكون لنزول المارة للصلاة فيه، قيل: تبطل الوصية في الصلاة، و تصحّ (في نزول) [١] المارة، فتبنى كنيسة بنصف الثلث لنزول المارة خاصة، فإن لم يمكن ذلك، بطلت الوصية [٢].
- و قيل: تبني الكنيسة بالثلث، و تكون لنزول المارة، و يمنعون من الاجتماع للصلاة فيها [٣].
- و لو أوصى بشيء تكتب به التوراة أو الإنجيل أو الزبور أو غير ذلك من الكتب القديمة، بطلت الوصية، لأنها كتب محرّفة مبدّلة منسوخة.

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- و خرج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَوْمًا مِنْ دَارِهِ فَوَجَدَ فِي يَدِ عَمْرِو صَحِيفَةً، فَقَالَ:
- «مَا هِيَ؟» فَقَالَ: مِنَ التَّوْرَةِ، فَغَضِبَ عَلَيْهِ وَرَمَاهَا مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: «لَوْ كَانَ مُوسَى أَوْ عِيسَى حَيِّينَ لَمَا وَسَعَهُمَا إِلَّا اتَّبَاعِي» «٤».

فروع: ٣- لو أوصى الذمي ببناء كنيسة

- و تبطل الوصية في المعصية، و كذا لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيعة، أو صرف شيء في كتابة التوراة و الإنجيل، و تصحّ لو أوصى لأهل ملته.